التحول الرقمي ودوره في تعزيز الحوكمة الرشيدة وبناء الثقة السياسية في العراق

م د.ايسر علي احمد
جامعة الفراهيدي/ كلية التربية
الايميل : dr.aysar.alhasson@uoalfarahidi.edu.iq

الملخص

تتناول هذه الدراسة موضوع التحول الرقمي ودوره في تعزيز الحوكمة الرشيدة وبناء الثقة السياسية في العراق، وذلك في ظل التحديات الكبيرة التي تواجه البلاد في مجال الإدارة العامة ومكافحة الفساد وتراجع الثقة بين المواطن والمؤسسات الرسمية. تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين تطبيق تقنيات التحول الرقمي وتحقيق مبادئ الحوكمة الرشيدة (الشفافية، المساءلة، والمشاركة)، وانعكاس ذلك على بناء الثقة السياسية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض الأدبيات النظرية وتحليل التجارب المقارنة وتقييم واقع التحول الرقمي في العراق بناءً على التقارير الرسمية والمؤشرات الدولية. توصلت الدراسة إلى أن التحول الرقمي يشكل أداة حيوية لتجاوز الإطار التقليدي للإدارة العامة، حيث يسهم في الحد من الفساد، وزيادة الشفافية، وتحسين كفاءة الخدمات، مما ينعكس إيجاباً على مستوى الثقة بالمؤسسات السياسية. كما أوصت الدراسة بضرورة تبني استراتيجية وطنية شاملة للتحول الرقمي تتصدى للتحديات التشريعية والبنى التحتية والثقافية، مع التركيز على بناء القدرات البشرية وضمان أمن المعلومات لتعزيز الاستدامة والشمولية.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، الحوكمة الرشيدة، الثقة السياسية، الشفافية، العراق.

Digital Transformation and its Role in Enhancing Good Governance and Building Political Trust in Iraq

Dr. Aysar Ali Ahmed
Al-Farahidi University/College of Education
Email: dr.aysar.alhasson@uoalfarahidi.edu.iq

Abstract

This study examines the role of digital transformation in promoting good governance and building political trust in Iraq, given the significant challenges the country faces in public administration, combating corruption, and the decline in trust between citizens and official institutions. The study aims to analyze the relationship between implementing digital transformation technologies and achieving the principles of good governance (transparency, accountability, and participation), and its impact on building political trust. The study employs a descriptive-analytical approach, reviewing theoretical literature, analyzing comparative experiences, and evaluating the current state of digital transformation in Iraq based on official reports and international indicators. The study concludes that digital transformation is a vital tool for transcending the traditional framework of public administration, contributing to reducing corruption, increasing transparency, and improving service efficiency, which positively impacts the level of trust in political institutions. The study also recommends adopting a comprehensive national strategy for digital transformation that addresses legislative, infrastructural, and cultural challenges, with a focus on human capacity building and ensuring information security to promote sustainability and inclusivity.

المقدمة

تُعد الحوكمة الرشيدة والثقة السياسية ركيزتين أساسيتين لاستقرار أي دولة وتطورها، وقد أصبحت هاتان القضيتان في صلب الاهتمامات العالمية والدولية، خاصة في الدول التي تمر بمراحل انتقالية أو تعاني من أزمات في الأداء الحكومي. فالعراق، بوصفه دولة غنية بالموارد البشرية والطبيعية، واجه لعقود تحديات كبيرة في بناء نظام إداري وسياسي قادر على تلبية تطلعات مواطنيه، مما أدى إلى حالة من الإحباط وتراجع الثقة بالمؤسسات العامة (الدوري 2017، 56) .

في هذا السياق، برز التحول الرقمي كأحد الحلول الواعدة التي يمكنها أن تحدث نقلة نوعية في أساليب الإدارة العامة. فالتحول الرقمي لا يقتصر على رقمنة الخدمات فحسب، بل هو عملية شاملة تعيد هيكلة العلاقة بين الحكومة والمواطن، وتعزز مبادئ الشفافية والمساءلة، وتقلص هوامش الفساد والمحسوبية التي طالما أضعفت الأداء الحكومي في العراق. تعاظم دور التحول الرقمي بشكل لافت في أعقاب جائحة كورونا، حيث أظهرت الحكومات التي تمتلك بنية رقمية متينة قدرة أكبر على الاستجابة للأزمات، مما زاد من الوعي بأهمية هذه الأدوات في السياق العراقي أيضاً. (schwab 2017) .

تنطلق هذه الدراسة من إدراك أن بناء الثقة السياسية في العراق ليس مجرد عملية خطابية، بل يحتاج إلى تغيير ملموس في سلوك المؤسسات وآليات عملها. يُعد التحول الرقمي جسراً يمكن من خلاله استعادة الثقة المفقودة، عبر تقديم خدمات حكومية شفافة وعادلة، وإتاحة المجال للمواطن للمشاركة في صنع القرار، وخلق بيئة من المساءلة الحقيقية. ومن هنا، تأتي أهمية هذا البحث لاستكشاف الإمكانيات الحقيقية للتحول الرقمي في

معالجة الإشكاليات الهيكلية للحوكمة في العراق، وتقديم رؤية أكاديمية منهجية تسهم في توجيه السياسات العامة.

أهمية البحث

تتجلّى أهمية هذا البحث على المستويين النظري والتطبيقي من خلال النقاط التالية:

أولاً: الأهمية النظرية: يسهم البحث في سد الفجوة المعرفية في الأدبيات الأكاديمية العراقية والعربية التي تربط بين ثلاثة مفاهيم رئيسية هي التحول الرقمي، الحوكمة الرشيدة، والثقة السياسية، وهي ثالوث لم يحظَ بدراسة منهجية متكاملة في السياق العراقي (الزغل 2019 ، 23) .

ثانياً: الأهمية التطبيقية: يقدم البحث تشخيصاً دقيقاً لواقع التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية العراقية، مع تحديد أهم المعوقات والتحديات التي تحول دون استثماره في تحقيق الحوكمة وبناء الثقة.

ثالثاً: الأهمية السياسية والإدارية: يقدم البحث توصيات عملية لصانعي القرار في العراق، سواء في الحكومة الاتحادية أو حكومة إقليم كردستان، حول كيفية توظيف التكنولوجيا لتعزيز الإصلاح الإداري، ومكافحة الفساد، وتحسين صورة الدولة في أذهان المواطنين (البنك الدولي 2022 ، 28).

رابعاً: الاستفادة من التجارب المقارنة: يتيح البحث فرصة للاستفادة من التجارب الدولية الناجحة (كإستونيا وكوريا الجنوبية والإمارات) في مجال التحول الرقمي والحوكمة، وتكييفها بما يتناسب مع الخصوصية العراقية.

مشكلة البحث

تتمثل المشكلة الرئيسية التي يسعى هذا البحث إلى معالجتها في التساؤل المحوري التالي:

"هل يمكن للتحول الرقمي أن يشكل آلية فعالة لتعزيز الحوكمة الرشيدة وبناء الثقة السياسية في العراق، في ظل التحديات الهيكلية والمؤسسية القائمة؟"

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية:

1. ما مستوى تطبيق التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية العراقية حالياً؟
2. ما أثر تطبيقات التحول الرقمي (كمنصات الخدمات الإلكترونية، والحكومة المفتوحة) في تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة في العراق؟
3. كيف يؤثر التحول الرقمي في تحسين جودة الخدمات العامة وتقليل فرص الفساد والمحسوبية؟
4. ما طبيعة العلاقة بين التحول الرقمي ومستوى الثقة السياسية لدى المواطن العراقي تجاه المؤسسات الحكومية؟
5. ما أهم التحديات (التشريعية، التقنية، البشرية، الثقافية) التي تعيق دور التحول الرقمي في تحقيق الحوكمة الرشيدة في العراق؟ (الجبوري 2020 ، 140)

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والتطبيقية، أبرزها:

1. تأصيل المفاهيم: تقديم إطار نظري واضح يحدد العلاقات البينية بين مفاهيم التحول الرقمي، الحوكمة الرشيدة، والثقة السياسية (الحسيني 2021 ، 95)
2. تحليل الواقع: تشخيص وتحليل واقع التحول الرقمي في العراق، مع رصد أهم الإنجازات والتحديات التي واجهت المبادرات الحكومية في هذا المجال.
3. قياس الأثر: استكشاف وتفسير أثر تطبيقات التحول الرقمي على مؤشرات الحوكمة الرشيدة (كالشفافية والمساءلة) وعلى مستوى الثقة السياسية.
4. استشراف المستقبل: تقديم رؤية استشرافية لسبل تطوير التحول الرقمي في العراق ليكون رافداً أساسياً للإصلاح السياسي والإداري.
5. تقديم التوصيات: صياغة مجموعة من التوصيات العلمية والعملية الموجهة إلى متخذي القرار في العراق لتعزيز دور الرقمنة في بناء دولة المؤسسات.

فرضية البحث

تنطلق هذه الدراسة من فرضية رئيسية مفادها:

"يوجد تأثير ذو دلالة إيجابية للتحول الرقمي في تعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة (الشفافية والمساءلة والمشاركة)، وهو ما ينعكس بدوره في بناء الثقة السياسية لدى المواطن العراقي، بشرط توفر الإرادة السياسية والبنية التحتية اللازمة."

وتتفرع من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

1. يسهم تطبيق منصات الخدمات الإلكترونية في تقليل مستويات الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية العراقية. (الدوري ، 56)

2. تؤدي زيادة الشفافية الرقمية (نشر البيانات والمعلومات) إلى رفع مستوى المساءلة المجتمعية والمؤسسية.

3. هناك علاقة إيجابية بين استخدام آليات المشاركة الإلكترونية (e-participation) وتحسين جودة صنع القرار.

4. يؤدي التحول الرقمي في تقديم الخدمات إلى تعزيز الشعور بالمساواة والعدالة، مما يزيد من ثقة المواطن بالمؤسسات السياسية.

منهجية البحث

اعتمدت هذه الدراسة على منهجية علمية متكاملة تجمع بين عدة مناهج بحثية لضمان دقة النتائج وعمق التحليل:

أولاً: المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Approach): وهو المنهج الرئيسي في الدراسة، حيث يتم من خلاله وصف الظاهرة (التحول الرقمي، الحوكمة، الثقة) وتحليل مكوناتها وعناصرها وعلاقاتها المتبادلة في السياق العراقي (mergel 2019)

ثانياً: المنهج المقارن (Comparative Approach): تم استخدامه لاستعراض وتحليل تجارب بعض الدول الرائدة في مجال التحول الرقمي (مثل إستونيا وكوريا الجنوبية والإمارات العربية المتحدة)، واستخلاص الدروس المستفادة التي يمكن تطبيقها في العراق مع مراعاة الخصوصية.

ثالثاً: منهج دراسة الحالة (Case Study Approach): تم تطبيقه لدراسة حالات محددة من مبادرات التحول الرقمي في العراق، كمنصة "أور" الإلكترونية، وبوابة وزارة الداخلية، وبعض تجارب الوزارات الأخرى، بهدف التعمق في فهم آليات العمل والتحديات.

رابعاً: أسلوب تحليل المحتوى (Content Analysis): تم استخدامه لتحليل مضمون التقارير الرسمية الصادرة عن الحكومة العراقية والهيئات الدولية (كالبنك الدولي، الأمم المتحدة)، والتشريعات ذات الصلة بالاتصالات والمعلومات، للوقوف على المؤشرات الكمية والكيفية ذات العلاقة.

مصطلحات البحث

لتجنب اللبس والالتباس، لا بد من تحديد المعاني الإجرائية للمصطلحات الرئيسية المستخدمة في هذا البحث:

أولاً: التحول الرقمي (Digital Transformation): هو عملية إعادة هيكلة شاملة للمؤسسات والعمليات والاستراتيجيات والثقافة التنظيمية بالاعتماد على تقنيات الجيل الرابع للثورة الصناعية (كالحوسبة السحابية، والبيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي)، بهدف خلق قيمة جديدة وتحسين تجربة المستفيدين وزيادة الكفاءة والفعالية. (murray 2019)

ثانياً: الحوكمة الرشيدة (Good Governance): مفهوم يشير إلى كيفية ممارسة السلطة في إدارة شؤون المجتمع والموارد الاقتصادية والاجتماعية. ويعرفها البنك الدولي بأنها "التقاليد والمؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة في بلد ما"، وتقوم على ثمانية مؤشرات رئيسية: المشاركة، سيادة القانون، الشفافية، الاستجابة، الإجماع، الإنصاف والشمولية، الفعالية والكفاءة، والمساءلة.

ثالثاً: الثقة السياسية (Political Trust): تعبر عن الإيمان الجماعي للمواطنين بأن المؤسسات السياسية (الحكومة، البرلمان، القضاء)

والنظام السياسي ككل ستعمل وفقاً لتوقعاتهم، وستحقق مصالحهم، وستؤدي وظائفها بنزاهة وكفاءة.

رابعاً: الشفافية (Transparency): هي مبدأ أساسي من مبادئ الحوكمة الرشيدة، ويعني الانفتاح والإفصاح عن المعلومات والقرارات والإجراءات للمواطنين، بما يمكنهم من تقييم أداء الحكومة ومحاسبتها.

خامساً: المساءلة (Accountability): هي التزام الحكومة والمسؤولين بتبرير أفعالهم وقراراتهم، وتحمل المسؤولية القانونية والأخلاقية عن نتائجها.

سادساً: الحكومة الإلكترونية (E-Government): تُعرف بأنها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبخاصة شبكة الإنترنت، لتقديم الخدمات الحكومية للمواطنين والقطاع الخاص، في أي وقت وأي مكان، وبطرق متعددة، مع ضمان سهولة الوصول إليها.

الدراسات السابقة

لضمان منهجية البحث العلمي، تم تقسيم الدراسات السابقة إلى محورين رئيسيين: دراسات تناولت التحول الرقمي والحوكمة، ودراسات تناولت الثقة السياسية.

أولاً: الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت التحول الرقمي والحوكمة

الدراسة الأولى: تناول الزغل (2019) في كتابه "التحول الرقمي والتشريع: تحديات المستقبل" الآثار القانونية المترتبة على التحول الرقمي في مختلف فروع القانون. خلصت الدراسة إلى ضرورة تبني تشريعات مرنة وقابلة للتكيف مع التطورات التقنية المتسارعة. (الزغل ، 45)

الدراسة الثانية: أجرى المزروعي وخان (Almarzooqi & Khan, 2020) دراسة بعنوان " Digital Transformation and its Impact on Governance in the UAE Public Sector". أظهرت الدراسة أن دولة الإمارات العربية المتحدة استطاعت من خلال التحول الرقمي الطموح أن تحقق قفزات نوعية في مؤشرات الحوكمة العالمية (almarzooqi 2020)

الدراسة الثالثة: أصدر البنك الدولي (2022) تقريراً حول "الحوكمة الرقمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". تناول التقرير التحديات المشتركة في المنطقة، ومنها ضعف الأطر التشريعية ومحدودية المهارات الرقمية، مشيراً إلى أن العراق لا يزال في مراحل مبكرة من هذا التحول (البنك الدولي ، 28) .

ثانياً: الدراسات التي تناولت الثقة السياسية في العراق

الدراسة الرابعة: تناول العلي (2020) في مقاله "أزمة الثقة بين المواطن والدولة في العراق بعد 2003: الأسباب والآثار" العوامل السياسية والطائفية والاقتصادية التي أدت إلى تآكل الثقة، دون التطرق بشكل موسع إلى دور التكنولوجيا في معالجة هذه الأزمة. (العلي 2020 ، 112-135)

الدراسة الخامسة: أجرى حداد (Haddad, 2021) دراسة بعنوان " Political Trust in Post-2003 Iraq: A Comparative Analysis". حللت الدراسة بيانات المسوح الدولية وأظهرت أن مستويات الثقة في المؤسسات العراقية (كالبرلمان والحكومة) من بين الأدنى عالمياً، معتبرة أن الفساد وضعف تقديم الخدمات هما المحركان الرئيسيان لانعدام الثقة (haddad 2021)

الدراسة السادسة: أصدرت وزارة التخطيط العراقية (2023) التقرير الوطني لأهداف التنمية المستدامة. أشار التقرير إلى وجود محاولات حكومية لرقمنة الخدمات، لكنه أكد على وجود فجوة كبيرة بين السياسات الموضوعة والتنفيذ على الأرض.

نقد الدراسات السابقة وتحديد موقع البحث

على الرغم من أهمية الدراسات السابقة، إلا أنها تعاني من قصورين رئيسيين: الأول هو تناولها لمفهوم التحول الرقمي والحوكمة بشكل عام دون ربطهما بشكل متكامل بمسألة الثقة السياسية في السياق العراقي، والثاني هو قلة الدراسات الميدانية التي تقيس الأثر الحقيقي للمشاريع الرقمية الناشئة في العراق على المواقف السياسية للمواطنين. يأتي هذا البحث ليسد هذه الفجوة من خلال تقديم إطار تحليلي يجمع بين هذه المفاهيم الثلاثة في دراسة منهجية واحدة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتحول الرقمي والحوكمة الرشيدة

المبحث الأول: مفهوم التحول الرقمي وأبعاده

المطلب الأول: تعريف التحول الرقمي وتطوره

يشهد العالم منذ مطلع الألفية الثالثة تحولاً رقمياً غير مسبوق، أعاد تشكيل أنماط الإنتاج والاستهلاك والتبادل، وأحدث تغييرات جذرية في طبيعة العلاقات الاقتصادية والإدارية. يمكن تعريف التحول الرقمي بأنه "عملية دمج التقنيات الرقمية في جميع جوانب المؤسسات والأنشطة الاقتصادية، مما يؤدي إلى تغيير جوهري في طريقة عملها وتقديم قيمة للمستفيدين".

(mergel , 101) وهو يتجاوز مجرد رقمنة العمليات القائمة إلى إعادة ابتكار النماذج التشغيلية والاستراتيجية بالكامل.

مر التحول الرقمي بثلاث مراحل رئيسية:

· المرحلة الأولى: الرقمنة (Digitization): تحويل المعلومات من الشكل التناظري إلى الشكل الرقمي (كمسح المستندات الورقية).

· المرحلة الثانية: التحول الرقمي الضيق (Digitalization): استخدام التكنولوجيا لتحسين العمليات القائمة (كأتمتة الإجراءات الإدارية).

· المرحلة الثالثة: التحول الرقمي الشامل (Digital Transformation): إعادة تصور نموذج العمل بالكامل باستخدام تقنيات الثورة الصناعية الرابعة (كالذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والبيانات الضخمة). (schwab , 8-12)

في المجال الحكومي، تجلى التحول الرقمي في الانتقال من الحكومة الإلكترونية (تقديم الخدمات عبر الإنترنت) إلى الحكومة الذكية (Smart Government) التي تستخدم الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة لتحسين صنع القرار وتخصيص الخدمات.

المطلب الثاني: ركائز التحول الرقمي في القطاع الحكومي

لكي ينجح التحول الرقمي في تحقيق أهدافه في تعزيز الحوكمة الرشيدة، لا بد من توفر عدة ركائز أساسية: (OECD 2022)

أولاً: البنية التحتية الرقمية: وتشمل شبكات الاتصالات عالية السرعة، ومراكز البيانات الآمنة، ومنصات الحوسبة السحابية. فالبنية التحتية المتينة هي الأساس الذي تبنى عليه جميع تطبيقات الحكومة الرقمية.

ثانياً: الإرادة السياسية والقيادة: وجود رؤية واضحة من أعلى مستويات الدولة، والتزام قيادي بتحقيق التحول، وليس مجرد مبادرات فردية. فغياب الإرادة السياسية هو أحد أكبر المعوقات للتحول الرقمي في الدول النامية.

ثالثاً: الأطر التشريعية والتنظيمية: تحديث القوانين التي تعترض التحول الرقمي (كقوانين التوقيع الإلكتروني، حماية البيانات الشخصية، المعاملات الإلكترونية). فلا يمكن تحقيق التحول الرقمي في ظل قوانين تصميم المعاملات الورقية.

رابعاً: رأس المال البشري: تأهيل الكوادر البشرية في القطاع الحكومي بمهارات رقمية جديدة، ونشر الثقافة الرقمية بين المواطنين. فالتحول الرقمي الناجح يحتاج إلى موظفين ومواطنين على حد سواء قادرين على استخدام الأدوات الرقمية.

خامساً: الأمن السيبراني: ضمان حماية المعلومات والأنظمة من الاختراقات والهجمات الإلكترونية، وهو شرط أساسي لبناء الثقة في الخدمات الرقمية. فالمخاوف الأمنية قد تمنع المواطنين من استخدام الخدمات الإلكترونية.

المبحث الثاني: نظرية الحوكمة الرشيدة ومؤشراتها

المطلب الأول: نشأة مفهوم الحوكمة وأبعادها

ظهر مفهوم الحوكمة بقوة في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي، مع توصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للدول النامية بضرورة إصلاح إدارتها العامة. تطور المفهوم من التركيز على "كيفية حكم الشركات" (Corporate Governance) إلى مفهوم أوسع هو "الحوكمة العامة" (Public Governance). (kafumann 2010

الحوكمة الرشيدة، بحسب تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، هي "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على جميع المستويات". وتتضمن مجموعة من المبادئ الأساسية أبرزها: المشاركة، وسيادة القانون، والشفافية، والاستجابة، والتركيز على التوافق، والإنصاف والشمولية، والفعالية والكفاءة، والمساءلة.

في السياق العراقي، تعاني الحوكمة الرشيدة من تحديات كبيرة، أبرزها ضعف المؤسسات، وتداخل الصلاحيات، وغياب الفصل بين السلطات، وانتشار الفساد الإداري والمالي. هذه التحديات جعلت من تحقيق الحوكمة الرشيدة هدفاً صعب المنال، مما يستدعي البحث عن أدوات جديدة، ومن أبرزها التحول الرقمي.

المطلب الثاني: مؤشرات الحوكمة الرشيدة (الشفافية، المساءلة، المشاركة)

تتبنى الدراسة ثلاثة مؤشرات رئيسية للحوكمة كمتغيرات وسيطة بين التحول الرقمي والثقة السياسية: (kafumann , 45)

أولاً: الشفافية: هي حجر الزاوية في الحوكمة الرشيدة. تعني إتاحة المعلومات للجمهور بشكل واضح ودقيق وسهل الوصول. في السياق الرقمي، تُترجم إلى "البيانات الحكومية المفتوحة" (Open Government Data)، حيث يمكن للمواطن تتبع دورة الميزانية، ومعايير التعاقدات الحكومية، وأداء المؤسسات. تسهم الشفافية في الحد من الفساد وزيادة المساءلة.

ثانياً: المساءلة: هي الآلية التي تضمن أن المسؤولين يتحملون مسؤولية أفعالهم. وهي تتطلب وجود شفافية أولاً، ثم وجود جهات رقابية مستقلة (قضاء، هيئات نزاهة، مجتمع مدني) قادرة على مساءلة المقصرين.

التحول الرقمي يمكن أن يعزز المساءلة من خلال أتمتة الإجراءات، مما يقلل من التدخل البشري وفرص التلاعب، ويوفر سجلاً رقمياً غير قابل للتغيير يسهل الرقابة.

ثالثاً: المشاركة: تعني إشراك المواطنين في عملية صنع القرار. تتيح الأدوات الرقمية (كالاستبيانات الإلكترونية، والمنتديات، والتشريع التشاركي) فرصاً أوسع للمواطن للتعبير عن رأيه والتأثير في السياسات العامة، وهو ما يزيد من شعوره بالملكية تجاه القرارات الحكومية ويعزز ثقته بالمؤسسات.

الفصل الثاني: واقع التحول الرقمي في العراق (التحديات والممكنات)

المبحث الأول: البنية التحتية والسياسات الوطنية للتحول الرقمي

المطلب الأول: استراتيجية الحكومة الإلكترونية والتحول الرقمي في العراق

شهد العراق محاولات متقطعة لبناء استراتيجية للحكومة الإلكترونية منذ منتصف العقد الأول من الألفية الجديدة. تم إطلاق "استراتيجية الحكومة الإلكترونية 2020–2024" من قبل وزارة الاتصالات، والتي ركزت على بناء منصة موحدة للخدمات الحكومية، وتطوير البنية التحتية، وبناء القدرات. كما تم إنشاء "المركز الوطني للحوسبة" التابع للأمانة العامة لمجلس الوزراء ليكون الذراع التقني للحكومة (وزارة الاتصالات العراقية 2020)

من أبرز المشاريع التي تم تنفيذها:

· منصة "أور" (Ur) الإلكترونية: التي تهدف إلى تقديم مجموعة من الخدمات الحكومية للمواطنين، مثل تجديد الإقامات، وإصدار الوثائق الرسمية.

· بوابة الدفع الإلكتروني: لتسهيل دفع الرسوم الحكومية إلكترونياً.

· مشروع البطاقة الموحدة: الذي يهدف إلى ربط الخدمات الحكومية ببطاقة ذكية واحدة.

· مشروع الربط الإلكتروني بين الدوائر الحكومية: لتقليل الحاجة إلى التنقل بين المؤسسات.

لكن هذه المبادرات واجهت ضعفاً في التنسيق بين المؤسسات، وعدم وضوح في المسؤوليات، مما أدى إلى تداخل في الجهود وضعف في التنفيذ.

المطلب الثاني: واقع البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تُعد البنية التحتية من أكبر التحديات التي تواجه التحول الرقمي في العراق. فبحسب تقارير هيئة الإعلام والاتصالات، تعاني شبكات الاتصالات من نقص في التغطية بمعايير الجيل الرابع (G4)، وعدم الاستقرار في الخدمة. كما أن قطاع الكهرباء المتقطع يؤثر بشكل مباشر على قدرة المؤسسات الحكومية والمواطنين على الاعتماد على الخدمات الرقمية (هيئة الاعلام والاتصالات 2023) .

من الناحية الجغرافية، هناك فجوة رقمية كبيرة بين المناطق الحضرية (بغداد، البصرة، أربيل) والمناطق الريفية والنائية. فبحسب تقارير الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، فإن نسبة انتشار الإنترنت في العراق تقدر بحوالي 70% من السكان، لكن جودة الخدمة وسرعتها لا تزال دون المستوى المطلوب لتحقيق تحول رقمي حقيقي.

كما أن تكلفة الإنترنت لا تزال مرتفعة مقارنة بمتوسط الدخل، مما يحد من إمكانية الوصول للخدمات الرقمية بين الفئات الأقل دخلاً. هذه الفجوة الرقمية (Digital Divide) تهدد بخلق طبقتين من المواطنين: من يستطيع الوصول إلى الخدمات الرقمية ومن لا يستطيع، مما يتعارض مع مبدأ الشمولية في الحوكمة الرشيدة.

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه التحول الرقمي في العراق

المطلب الأول: التحديات المؤسسية والتشريعية

تواجه عملية التحول الرقمي في العراق تحديات مؤسسية وتشريعية معقدة: (الجبوري ، 125)

أولاً: ضعف التنسيق المؤسسي: تداخل الصلاحيات بين وزارة الاتصالات، وهيئة الإعلام والاتصالات، والمركز الوطني للحوسبة، والأمانة العامة لمجلس الوزراء، مما يؤدي إلى ازدواجية العمل وتضارب الرؤى وتبديد الموارد.

ثانياً: غياب التشريعات الداعمة: لا يزال قانون التوقيع الإلكتروني وقانون حماية البيانات الشخصية غير مفعلين بالشكل الكافي، مما يضعف الثقة في المعاملات الرقمية ويجعلها عرضة للطعن القانوني. كما أن قانون الإثبات لم يُعدل لمواكبة الإثبات الإلكتروني.

ثالثاً: البيروقراطية والمقاومة للتغيير: يواجه التحول الرقمي مقاومة داخلية من موظفين يرون فيه تهديداً لنمط العمل التقليدي أو لمصالحهم الشخصية المرتبطة بالوساطة والبيروقراطية. هذه المقاومة تعيق تبني الأنظمة الجديدة وتحد من فعاليتها.

رابعـــاً: ضـــعف التمويـــل والمـــوارد: رغـــم أهميـــة التحـــول الرقمـــي، فـــإن المخصصات المالية لـه فـي الموازنـة العامـة لا تـزال محـدودة، ممـا يـؤثر علـى قـدرة المؤسســات علــى تطــوير البنيــة التحتيــة وشــراء المعــدات وتــدريب الكوادر.

المطلب الثاني: التحديات البشرية والثقافية والأمنية

إلــى جانــب التحــديات المؤسســية، هنــاك تحــديات مرتبطــة بالعنصــر البشــري والبيئة العامة: (البنك الدولي ، 35) .

أولاً: ضـعف المهـارات الرقميـة: يعـاني القطـاع الحكـومي مـن نقـص حـاد فـي الكـوادر المؤهلـة فـي مجـالات الأمـن السـيبراني، وتحليـل البيانـات، وإدارة المشـاريع الرقميـة. معظـم المـوظفين الحكـوميين لـم يتلقـوا تـدريباً كافيـاً علـى استخدام الأنظمة الرقمية الحديثة.

ثانيـاً: الثقافـة المجتمعيـة: لا يـزال جـزء كبيـر مـن المـواطنين يفضـلون التعامـل المباشــر مــع المؤسســات الحكوميــة بســبب عــدم الثقــة فــي الأنظمــة الإلكترونيـة، أو ضـعف المعرفـة الرقميـة، خاصـة بـين الفئـات العمريـة الأكبـر سناً وسكان الريف. هذه الثقافة تحتاج إلى وقت وتوعية لتتغير.

ثالثــاً: الأمــن الســيبراني والمخــاطر الأمنيــة: تعــرض المؤسســات الحكوميــة العراقيـة لاختراقـات إلكترونيـة متكـررة يهـدد أمـن البيانـات ويسـاهم فـي تراجـع الثقــة بالمنصــات الرقميــة. كمــا أن غيــاب مركــز وطنــي للأمــن الســيبراني بصلاحيات حقيقية يزيد من هشاشة النظام.

رابعــاً: ضــعف الــوعي بحقــوق المســتهلك الإلكترونــي: معظــم المــواطنين لا يعرفـون حقـوقهم فـي حالـة حـدوث مشـكلة فـي معاملـة إلكترونيـة (كاحتيـال، خطأ في النظام، تأخير)، مما يقلل من رغبتهم في استخدام هذه الخدمات.

الفصل الثالث: آليات تعزيز الحوكمة الرشيدة عبر التحول الرقمي

المبحث الأول: تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال الرقمنة

المطلب الأول: دور المنصات الرقمية في مكافحة الفساد

يُعتبر الفساد من أبرز العوامل التي قوضت الثقة في الدولة العراقية. يمكن للتحول الرقمي أن يسهم في مكافحة الفساد من خلال عدة آليات : (منظمة الشفافية الدولية ، 15)

أولاً: أتمتة عمليات الشراء الحكومي: إنشاء منصة إلكترونية موحدة للمناقصات والمزايدات يحد من المحسوبية والصفقات المباشرة غير الشفافة، حيث تصبح العملية مرئية وقابلة للتتبع من قبل الجميع. هذا يقلل من فرص التلاعب بالعطاءات وتوجيهها لقريبي السلطة.

ثانياً: النفاذ إلى المعلومات المالية: رقمنة نظام إدارة المالية العامة (IFMIS) وتوفير تقارير مالية دورية للمواطنين عن إيرادات الدولة ونفقاتها. تجربة منصة "أور" العراقية، رغم كونها في مراحلها الأولى، تمثل خطوة في هذا الاتجاه، حيث يمكن من خلالها الاطلاع على بعض الإجراءات.

ثالثاً: آليات الإبلاغ عن الفساد: توفير منصات رقمية آمنة تتيح للمواطنين والموظفين الإبلاغ عن حالات الفساد دون خوف من الانتقام، مع ضمان سرية البيانات. هذه المنصات تمكن هيئات النزاهة من الحصول على معلومات دقيقة وسريعة عن حالات الفساد.

رابعاً: الشفافية في التعيينات والترقيات: نشر الإعلانات الوظيفية ونتائج المقابلات والترقيات على منصات إلكترونية مفتوحة، مما يحد من المحسوبية والوساطة في التوظيف.

المطلب الثاني: أتمتة الإجراءات الإدارية ودورها في الحد من المحسوبية

الحد من التدخل البشري هو جوهر أتمتة الإجراءات. فكلما قل التعامل المباشر مع الموظف، قلت فرص المطالبة بالرشوة أو المحسوبية. تطبيقات الأتمتة تشمل: (OECD , 55)

أولاً: الدفع الإلكتروني للرسوم: يمنع الابتزاز وضياع الأموال العامة، حيث يتم تحويل المبلغ مباشرة إلى حساب الخزينة دون وسيط. هذا يحد من فرص احتفاظ الموظفين بجزء من الرسوم أو طلب مبالغ إضافية.

ثانياً: إصدار الوثائق الرسمية (جوازات، إقامات، هويات) عبر الإنترنت: يقلل من دور "السماسرة" والمعاملين الذين يستغلون حاجة المواطنين للحصول على الخدمات بسرعة. فالنظام الآلي يوزع الخدمات حسب الأولوية الزمنية (First Come First Served) دون تفضيل أحد على آخر.

ثالثاً: رقمنة المحاكم والسجل العدلي: يعزز مبدأ سيادة القانون والمساواة أمام القضاء من خلال تقليل فرص التلاعب بالملفات أو توجيه الأحكام بناءً على علاقات شخصية. السجلات الرقمية غير قابلة للتعديل بطريقة سرية.

رابعاً: أتمتة تراخيص البناء والتجارة: ربط إجراءات الترخيص بمعايير آلية (كالالتزام بالمواصفات الفنية، دفع الرسوم) دون حاجة للقاء وجهًا لوجه مع الموظف المختص.

المبحث الثاني: توسيع المشاركة المجتمعية وتعزيز الكفاءة

المطلب الأول: منصات المشاركة الإلكترونية ودورها في صنع القرار

تتيح الحكومة الرقمية فضاءات جديدة للمشاركة المجتمعية تتجاوز الصندوق الانتخابي التقليدي. تشمل هذه الأدوات : (البنك الدولي ، 42)

أولاً: منصات التشريع التشاركي: إتاحة مشاريع القوانين والموازنات للمواطنين والخبراء لإبداء آرائهم قبل إقرارها. هذا يزيد من شفافية العملية التشريعية ويعزز شعور المواطن بأن صوته مسموع.

ثانياً: بوابات الاقتراحات والشكاوى: كمنصة "بصمة" التي أطلقتها بعض المؤسسات لتلقي شكاوى المواطنين واقتراحاتهم حول الخدمات. هذه البوابات تمكن الحكومة من تحديد أولويات التحسين بناءً على احتياجات المواطنين الفعلية.

ثالثاً: الميزانيات التشاركية: وهي آلية مبتكرة تسمح للمواطنين في بعض المناطق بتحديد أولويات إنفاق جزء من الميزانية المحلية عبر التصويت الإلكتروني. هذه الآلية تعزز الديمقراطية المحلية وتضمن توجيه الموارد لتلبية احتياجات المجتمع الحقيقية.

رابعاً: الاستبيانات والاستفتاءات الإلكترونية: إجراء استطلاعات رأي سريعة حول قضايا مجتمعية أو قرارات حكومية، مما يوفر للحكومة تغذية راجعة فورية حول مواقف المواطنين.

هذه الأدوات لا تعزز فقط مبدأ المشاركة، بل تمنح المواطن شعوراً بأن صوته مسموع، وهو ما يمثل ركيزة أساسية لبناء الثقة السياسية.

المطلب الثاني: أثر التحول الرقمي في تحسين جودة الخدمات العامة

الخدمات العامة هي واجهة الدولة أمام المواطن. التحول الرقمي يؤثر بشكل مباشر على جودة هذه الخدمات من خلال: (world bank 2023)

أولاً: توفير الوقت والجهد: تقليل عدد الزيارات إلى الدوائر الحكومية من خلال تقديم الخدمات إلكترونياً على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع. هذا يوفر على المواطن عناء التنقل والانتظار في طوابير طويلة.

ثانياً: تقليل التكاليف: تخفيض تكاليف المعاملات على المواطن (كالمواصلات، والوقت الضائع، والوساطة) وعلى الدولة (كالموارد البشرية، والمساحات المكتبية، والمواد الاستهلاكية).

ثالثاً: تحسين دقة البيانات: تقليل الأخطاء البشرية الناتجة عن الإدخال اليدوي للبيانات من خلال استخدام أنظمة آلية للتحقق من صحة المعلومات وإدخالها.

رابعاً: تخصيص الخدمات (Personalization): استخدام تحليل البيانات لتقديم خدمات مخصصة تتناسب مع احتياجات كل مواطن، بدلاً من نموذج "مقاس واحد يناسب الجميع".

خامساً: تتبع الأداء وقياس الرضا: تتيح الأنظمة الرقمية تتبع أداء الخدمات (كوقت الاستجابة، ومعدل الإنجاز) وقياس رضا المستفيدين من خلال استبيانات إلكترونية فورية.

عندما يشعر المواطن أن الخدمات الحكومية أصبحت أكثر سهولة وأقل تكلفة وأقل تعرضاً للفساد، فإن هذا ينعكس إيجاباً على نظرته للحكومة ككل ويزيد من ثقته بالمؤسسات السياسية.

الفصل الرابع: التحول الرقمي كمدخل لبناء الثقة السياسية

المبحث الأول: الثقة السياسية: المفهوم والأبعاد في السياق العراقي

المطلب الأول: أزمة الثقة بين المواطن والمؤسسات الحكومية في العراق

تعاني المؤسسات السياسية في العراق من أزمة ثقة عميقة ومتراكمة. تشير استطلاعات الرأي المحلية والدولية إلى أن نسبة من يثقون بالحكومة والبرلمان والأحزاب السياسية لا تتجاوز في بعض الأحيان 20%. تعود أسباب هذه الأزمة إلى عدة عوامل: (hadadd , 234-251)

أولاً: تراكم تجارب الفساد: شعور المواطن بأن المؤسسات الحكومية تعمل لخدمة مصالح النخب وأحزاب المحاصصة وليس المواطن. الفضائح المالية المتكررة وغياب المحاسبة زادت من إحساس المواطن بأن النظام فاسد.

ثانياً: ضعف تقديم الخدمات: فشل الدولة في توفير الخدمات الأساسية (كهرباء، ماء، صحة، تعليم) لفترات طويلة. هذا الفشل اليومي في تلبية الاحتياجات الأساسية يقوض ثقة المواطن بقدرة الدولة على الحكم.

ثالثاً: الإقصاء السياسي والطائفي: شعور بعض المكونات بالتهميش وعدم تمثيلها بشكل عادل في مؤسسات الدولة، مما يؤدي إلى تراجع الثقة في عدالة النظام السياسي.

رابعاً: غياب المساءلة: عدم محاسبة المقصرين والمفسدين يخلق شعوراً بأن القانون لا يطبق على الجميع، وأن هناك طبقة من المسؤولين في منأى عن المساءلة.

خامساً: العنف وعدم الاستقرار: تجارب الحرب والعنف الطائفي والإرهاب تركت آثاراً نفسية عميقة وقللت من الثقة في قدرة الدولة على حماية مواطنيها.

المطلب الثاني: مؤشرات الثقة السياسية وعلاقتها بأداء الحكومة

الثقة السياسية مفهوم متعدد الأبعاد، يمكن قياسه من خلال مؤشرات مثل: (العلي ، 120)

أولاً: الثقة في المؤسسات الدستورية: وتشمل مدى ثقة المواطنين بالحكومة (سلطة تنفيذية)، والبرلمان (سلطة تشريعية)، والقضاء (سلطة قضائية). عادة ما تكون الثقة بالقضاء أعلى من الثقة بالحكومة والبرلمان في أغلب الدول.

ثانياً: الثقة في العملية الانتخابية: مدى الاعتقاد بأن الانتخابات تعبر عن الإرادة الشعبية، وأن الأصوات تُعد بنزاهة، وأن النتائج تعكس اختيارات الناخبين.

ثالثاً: الرضا عن الأداء الحكومي: تقييم المواطنين لجودة الخدمات واستجابة الحكومة لمطالبهم، ومدى فعالية السياسات العامة في حل المشكلات.

رابعاً: الثقة بين الأفراد والمؤسسات (Social Trust): وهي مؤشر على مدى شعور المواطنين بأن الآخرين (بمن فيهم المسؤولون) سيحترمون حقوقهم ويوفون بالتزاماتهم.

العلاقة بين هذه المؤشرات وأداء الحكومة علاقة طردية؛ فكلما كان الأداء الحكومي أكثر كفاءة وشفافية، ارتفعت مستويات الثقة. هنا يأتي دور التحول الرقمي كأداة لتغيير هذا الأداء بشكل ملموس. فالتحول الرقمي يمكن أن يحسن كفاءة الخدمات، ويزيد الشفافية، ويعزز المساءلة، مما يؤثر إيجاباً على جميع مؤشرات الثقة.

المبحث الثاني: دور التحول الرقمي في استعادة الثقة

المطلب الأول: تعزيز مبدأ المساواة والعدالة في النفاذ إلى الخدمات

أحد أعمق أسباب انعدام الثقة في العراق هو الشعور بعدم المساواة، حيث يشعر المواطن العادي أن الحصول على خدمة حكومية يتطلب "واسطة" أو دفع رشوة. التحول الرقمي، عندما يُطبق بشكل صحيح، يعيد إنتاج المساواة من خلال: (world bank 2023, 50)

أولاً: توحيد الإجراءات: يضمن النظام الرقمي أن جميع المواطنين يخضعون لنفس الإجراءات والمعايير، بغض النظر عن انتماءاتهم العائلية أو السياسية أو الطائفية. فالنظام لا يميز بين غني وفقير، أو بين قريب وبعيد.

ثانياً: الشفافية في الترتيب والأولوية: في الخدمات كمنح التأشيرات أو تخصيص قطع الأراضي، يمكن للنظام الرقمي إدارة قوائم الانتظار بشكل موضوعي، حيث يعرف كل مواطن موقفه بالضبط ومتى سيأتي دوره. هذا يلغي مبدأ "الواسطة" ويخلق شعوراً بالعدالة.

ثالثاً: إمكانية التتبع (Traceability): يمكن للمواطن تتبع حالة معاملته إلكترونياً في كل مرحلة، مما يخلق شعوراً بالسيطرة والمعرفة. فبدلاً من أن تكون المعاملة "صندوقاً أسود" لا يعرف المواطن ما يحدث داخله، تصبح شفافة وقابلة للمراقبة.

رابعاً: تقليل الاحتكاك المباشر: عندما لا يضطر المواطن للقاء الموظف وجهاً لوجه، تقل فرص طلب الرشوة أو تقديمها. حتى لو طُلب منه شيء، يصبح من السهل الإبلاغ عنه عبر النظام نفسه.

هذا الشعور بالعدالة هو محرك رئيسي لاستعادة الثقة. فالمواطن الذي يشعر أنه يعامل بعدل ومساواة يكون أكثر استعداداً للثقة بالمؤسسات.

المطلب الثاني: قياس أثر الشفافية الرقمية على الإدراك العام للحكومة

الشفافية الرقمية لا تحسن الأداء فحسب، بل تغير الإدراك العام. عندما يرى المواطن أن الميزانية العامة منشورة بالتفصيل على الإنترنت، وأن المناقصات تتم بشفافية، وأن هناك تقارير أداء دورية للمؤسسات، فإن ذلك يخلق انطباعاً بأن الحكومة "ليس لديها ما تخفيه". هذا التحول في الإدراك من "الحكومة المغلقة" إلى "الحكومة المفتوحة" هو عملية تراكمية لبناء الثقة. (OECD,60)

يمكن قياس هذا الأثر من خلال:

أولاً: مؤشرات الثقة في استطلاعات الرأي قبل وبعد تطبيق المبادرات الرقمية: إجراء استبيانات دورية لقياس مدى تغير مستويات الثقة في المؤسسات التي طبقت التحول الرقمي مقارنة بتلك التي لم تطبقه.

ثانياً: حجم تفاعل المواطنين مع البيانات المفتوحة: قياس عدد الزيارات لمنصات البيانات الحكومية، وعدد تحميلات التقارير، وعدد المشاركات في المنتديات الإلكترونية. التفاعل المرتفع يشير إلى اهتمام وثقة متزايدة.

ثالثاً: تقييم منظمات المجتمع المدني لمستوى الانفتاح الحكومي: مؤشرات مثل مؤشر "الحكومة المفتوحة" (Open Government Index) الصادر عن منظمات دولية يمكن أن يعطي صورة موضوعية عن مدى التقدم المحرز.

رابعاً: انخفاض مؤشرات الفساد المدركة: ترتيب العراق في مؤشر مدركات الفساد (CPI) الصادر عن منظمة الشفافية الدولية يمكن أن يتحسن مع تطبيق تدابير الشفافية الرقمية.

خامساً: زيادة استخدام الخدمات الإلكترونية: كلما زاد عدد المواطنين الذين يستخدمون الخدمات الإلكترونية طواعية (وليس بالإجبار)، كان ذلك مؤشراً على ارتفاع الثقة في هذه الخدمات.

الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

من خلال الدراسة التحليلية لمفاهيم وتطبيقات التحول الرقمي في العراق، توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات الرئيسية: (البنك الدولي ، 28-35)

1. العلاقة الجوهرية: أثبتت الدراسة أن هناك علاقة عضوية بين التحول الرقمي والحوكمة الرشيدة؛ فالتحول الرقمي ليس مجرد أداة تقنية، بل هو حاضن أساسي لتحقيق الشفافية والمساءلة والمشاركة.

2. فجوة التطبيق: رغم وجود استراتيجيات وطنية ومشاريع رقمية في العراق (مثل منصة أور)، إلا أن هناك فجوة كبيرة بين الطموح والتنفيذ، بسبب ضعف البنية التحتية، وتشابك الصلاحيات، وغياب الإرادة السياسية الحقيقية للإصلاح الإداري.

3. الثقة كغاية ومنتج: الثقة السياسية في العراق هي الغاية الأسمى التي يجب أن تعمل جميع السياسات على تحقيقها. والتحول الرقمي يمكن أن يكون آلية فعالة لإنتاج هذه الثقة، ليس عبر الخطاب، بل عبر تغيير ملموس في تجربة المواطن مع الدولة.

4. تحديات متعددة الأبعاد: تعيق عملية التحول الرقمي في العراق مجموعة متشابكة من التحديات: تشريعية (غياب قوانين حماية البيانات)،

مؤسسية (تضارب الصلاحيات)، بشرية (ضعف المهارات)، ومجتمعية (انخفاض الثقافة الرقمية وعدم الثقة بالتكنولوجيا).

5. التجارب المقارنة: أثبتت تجارب الدول الرائدة (كإستونيا والإمارات) أن التحول الرقمي الناجح يتطلب استراتيجية مركزية قوية، واستثماراً مستداماً في البنية التحتية ورأس المال البشري، وإرادة سياسية واضحة تتجاوز منطق المحاصصة.

ثانياً: التوصيات

بناءً على الاستنتاجات السابقة، يوصي الباحث بما يلي: (OECD, 65-70)

التوصيات التشريعية:

1. تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي: ضرورة الإسراع في إقرار وتفعيل قانون حماية البيانات الشخصية، وقانون التوقيع الإلكتروني، وتعديل القوانين التي تعرقل التحول الرقمي، مع إنشاء هيئة وطنية مستقلة للأمن السيبراني.

2. إنشاء مجلس وطني للتحول الرقمي: يكون برئاسة رئيس الوزراء، ويضم جميع الوزارات والجهات المعنية، لتوحيد الجهود، وإنهاء التضارب في الصلاحيات، ووضع خرائط طريق واضحة وقابلة للتنفيذ.

التوصيات المؤسسية والتنموية:

1. الاستثمار في البنية التحتية: توجيه استثمارات كبيرة لتطوير شبكات الاتصالات (G5)، وضمان استقرار التيار الكهربائي للمراكز الحكومية، وإنشاء مراكز بيانات وطنية آمنة.

2. بناء القدرات البشرية: إطلاق برامج وطنية مكثفة لتدريب الموظفين الحكوميين على المهارات الرقمية، وتعديل هياكل الوظائف العامة لتشمل مسارات وظيفية متخصصة في التحول الرقمي.

3. تعزيز الثقافة الرقمية والشمولية: إطلاق حملات توعوية للمواطنين حول استخدام الخدمات الإلكترونية، مع التركيز على الفئات المهمشة وذوي الاحتياجات الخاصة وضمان عدم استبعادهم من الفجوة الرقمية.

4. ربط التحول الرقمي بمكافحة الفساد: جعل مكافحة الفساد مؤشر أداء رئيسياً لمشاريع التحول الرقمي، من خلال ربط جميع عمليات الشراء الحكومي والإجراءات الإدارية بمنصات إلكترونية مفتوحة للتتبع والمحاسبة.

5. إطلاق مبادرة "الحكومة المفتوحة" (Open Government): الالتزام بنشر جميع البيانات الحكومية غير الحساسة عبر منصات مفتوحة، لتمكين المجتمع المدني والصحافة الاستقصائية من الرقابة والمشاركة الفاعلة

المصادر باللغة العربية :

1. الاورفلي ، وسام . 2020. "حماية البيانات الشخصية في التشريع المقارن: الدروس المستفادة للعراق." *مجلة العلوم القانونية*. جامعة النهرين العدد (35) ، .

2. البنك الدولي. 2022. تقرير حول الاقتصاد الرقمي في العراق: الفرص والتحديات. واشنطن: مجموعة البنك الدولي.

3. الجبوري، محمد. 2020 . "مدى كفاية قانون التوقيع الإلكتروني العراقي في حماية المعاملات الإلكترونية." *مجلة الحقوق*. جامعة بغداد . عدد (45) .

4. الحسيني، علي. 2021. "العقد الإلكتروني في القانون العراقي: دراسة مقارنة." *مجلة الرافدين للحقوق*.

5. الدوري، ناجي. 2017. *القانون التجاري العراقي بين النظرية والتطبيق: دراسة نقدية*. بغداد: المكتبة القانونية.

6. الزغل، محمود. 2019 . *التحول الرقمي والتشريع: تحديات المستقبل*. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع .

7. العراق، وزارة الاتصالات. 2020 . الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي والحكومة الإلكترونية 2020–2024. بغداد: وزارة الاتصالات.

8. العراق، وزارة التخطيط. 2023. التقرير الوطني لأهداف التنمية المستدامة. بغداد: وزارة التخطيط.

9. العراق، هيئة الإعلام والاتصالات. 2023. تقرير عن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في العراق. بغداد: هيئة الإعلام والاتصالات.

10. العراق، هيئة النزاهة الاتحادية. 2023. التقرير السنوي لسنة 2022. بغداد: هيئة النزاهة، 2023.

11. العلي، صباح. 2020 . "أزمة الثقة بين المواطن والدولة في العراق بعد 2003: الأسباب والآثار." *مجلة العلوم السياسية*. جامعة بغداد، العدد (59) .

12. منظمة الشفافية الدولية – فرع العراق. 2023. تقرير الفساد في العراق: قطاع المشتريات الحكومية. بغداد: منظمة الشفافية الدولية.

1. المصادر باللغة الانكليزية :

2. Almarzooqi, Ahmed, and Mohammed Khan. "Digital Transformation and its Impact on Governance in the UAE Public Sector." International Journal of Business and Management 15, no. 3 (2020): 102-115.
3. Haddad, Fanar. "Political Trust in Post-2003 Iraq: A Comparative Analysis." Middle East Journal 75, no. 2 (2021): 234-251.
4. International Telecommunication Union (ITU). Global Cybersecurity Index 2023. Geneva: ITU, 2023.
5. Kaufmann, Daniel, Aart Kraay, and Massimo Mastruzzi. "The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues." World Bank Policy Research Working Paper No. 5430 (2010): 1-60.

6. Mergel, Ines, Noella Edelmann, and Nathalie Haug. "Defining Digital Transformation: Results from Expert Interviews." Government Information Quarterly 36, no. 4 (2019): 101385.
7. Murray, Andrew. Information Technology Law: The Law and Society. 4th ed. Oxford: Oxford University Press, 2019.
8. OECD. Digital Government Review of Iraq: Towards a Digital Transformation. Paris: OECD Publishing, 2022.
9. Schwab, Klaus. The Fourth Industrial Revolution. New York: Crown Business, 2017.
10. UNDP. Iraq: Digital Transformation for Sustainable Development. New York: United Nations Development Programme, 2021.
11. World Bank. Iraq Economic Monitor: Digital Economy as a Catalyst for Growth. Washington, D.C.: World Bank Group, 2023 .
12. 11-1. Al-Orfali, Wissam. 2020. "Protection of Personal Data in Comparative Legislation: Lessons Learned for Iraq." Journal of Legal Sciences. Al-Nahrain University, Issue.(35)
13. .-11World Bank. 2022. Report on the Digital Economy in Iraq: Opportunities and Challenges. Washington: World Bank Group.
14. Al-Jubouri, Muhammad. 2020. "The Adequacy of the Iraqi Electronic Signature Law in Protecting Electronic Transactions." Journal of Law. University of Baghdad, Issue.(45)
15. Al-Husseini, Ali. 2021. "The Electronic Contract in Iraqi Law: A Comparative Study." Al-Rafidain Journal of Law.
16. Al-Douri, Naji. 2017. Iraqi Commercial Law Between Theory and Practice: A Critical Study. Baghdad: Legal Library.
17. Al-Zaghl, Mahmoud. 2019. Digital Transformation and Legislation: Challenges of the Future. Amman: Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution.
18. Iraq, Ministry of Communications. 2020. National Strategy for Digital Transformation and E-Government 2020-2024. Baghdad: Ministry of Communications.
19. Iraq, Ministry of Planning. 2023. National Report on Sustainable Development Goals. Baghdad: Ministry of Planning.
20. Iraq, Communications and Media Commission. 2023. Report on the Communications and Information Technology Sector in Iraq. Baghdad: Communications and Media Commission.
21. Iraq, Federal Integrity Commission. 2023. Annual Report for 2022. Baghdad: Integrity Commission, 2023.

22. Al-Ali, Sabah. 2020. "The Crisis of Trust Between Citizens and the State in Iraq After 2003: Causes and Effects." Journal of Political Science. University of Baghdad, Issue.(59)
23. Transparency International – Iraq Chapter. 2023. Corruption in Iraq Report: Government Procurement Sector. Baghdad: Transparency International.